

الحمد لله

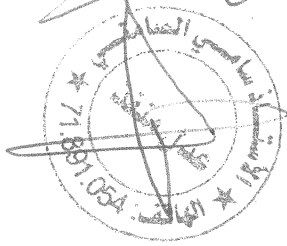
تسلسل عن قرار عدد 96
لبيع شركة أوريدو تونس
وشركة أورنج تونس

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع 96 دد

تاريخ القرار: 3 سبتمبر 2014



قرار 2014/11/13
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

المدعية: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 1053 - ضفاف البحيرة - تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أوروغ المركز العمراني الشمالي - 1008 تونس محاميها الأستاذ لطفي غليس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة بتاريخ 15 نوفمبر 2013 من طرف "تونيزيانا" سابقا "أوريدو تونس" حاليا والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع 96 دد والتي تطلبت بموجبها من رفض المشغل "أورنج تونس" الاستجابة لطلب الربط البيني الذي تقدمت به بتاريخ 25 مارس 2013 قصد تمكين حرفائها في خدمة الهاتف القار من التواصل مع مشتركي المدعى عليها في خدمة الهاتف القار والجوال وذلك بعد رفضها تنقيح الفصلين 2.1.1.2.2.1 و 2.1.2.2.2.1 من اتفاقية الربط البيني المبرمة بينهما بتاريخ 04 جوان 2014 وإمضاء كتب تكميلي في الغرض ناسبة للمدعى عليها مساومتها بفسخ التزاماتها المتعلقة باستعمال وصلات الربط ثنائية الاتجاه دون الاحتكام للإجراءات والآجال المعمول بها في إجراء الفسخ المنصوص عليها بالاتفاقية مقابل تمكينها من الخدمة المذكورة. وانتهت الى طلب تدخل الهيئة لإلزام المدعى عليها بإمضاء كتب تكميلي ينقح بموجبه الفصلان المذكوران من اتفاقية الربط البيني بالتنصيص على الربط البيني بين شبكة الهاتف القار لـ "أوريدو تونس" وشبكتي الهاتف القار والجوال لشركة "أورنج تونس" وتميرير الحركة الهاتفية المتبادلة بين الشبكتين وفق الشروط الفنية والمالية المضمنة بالعروض التقنية والمالية للطرفين والمصادق عليها من طرف الهيئة الوطنية

للاتصالات وذلك في ظرف 15 يوما من تاريخ اعلامها بالقرار الصادر في هذه القضية مع اعتبار القرار المذكور قائما مقام الكتب التكميلي ومرتباً لكل الحقوق المخولة للعارضة بموجب مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية في صورة امتناع المدعى عليها عن الامضاء.

وبعد الاطلاع على مؤيدات الدعوى المتمثلة في المراسلات المتبادلة بين الطرفين بتاريخ 8 أفريل 2013 و 25 أكتوبر 2013 و 9 أكتوبر 2013 و 26 سبتمبر 2013 و التقرير المتعلق بزيارة موقع "lac Orange" المؤرخ في 12 جوان 2013.

وبعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد منها.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 831 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أفريل 2001 المتعلق بالشروط العامة للربط البيني وطريقة تحديد التعريفات والمتمم بالأمر عدد 3025 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008.

وبعد الاطلاع على مراسلة "تونيزيانا" الواردة على الهيئة بتاريخ 14 أفريل 2014 والتي أشعرت بموجبها الهيئة بتغيير اسمها الاجتماعي من "تونيزيانا" إلى "أوريدو تونس".

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 1516 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 19 نوفمبر 2013 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 1526 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 19 نوفمبر 2013 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "أورنج تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على المقرر عدد 181 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 19 نوفمبر 2013 والذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبي مقرراً للنزاع.

وبعد الاطلاع على جواب المدعى عليها شركة "أورنج تونس" على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 24 ديسمبر 2013.

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 19 ماي 2014 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.



وبعد الإطلاع على الترخيص الممنوح من طرف رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات إلى المقرر بتاريخ 11 فيفري 2014 للتמיד في آجال الأبحاث .

وبعد الاطلاع على جواب شركة "أوريدو تونس" على تقرير ختم الأبحاث الوارد على الهيئة بتاريخ 20 جوان 2014.

وبعد الاطلاع على بقية مظاهرات الملف وعلى ما يفيد استدعاء طرفي النزاع لجلسة يوم 3 سبتمبر 2014 ، وفيها حضرت السيدة هناء عرار في حق المدعية "أوريدو تونس" وقدمت تفويضا صادرا عن ممثلها القانوني وتمسكت بطلباتها المطروفة بالملف وحضر الأستاذ لطفي غليس في حق المدعى عليها "أورونج تونس" وأشار الى استعداد منوبته للتفاوض مع العارضة لإمضاء اتفاق لتتقح اتفاقية الربط البيني المبرمة بينهما في ظرف شهر.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفق الصيغ المقررة بمجلة الإتصالات لذلك تعيّن قبولها شكلا.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف الى الحكم بما سلف بسطه.

وحيث أجابت المدعى عليها على عريضة الدعوى بواسطة محاميها الأستاذ لطفي غليس بأن موقف المدعية انبنى على تحريف للوقائع ومغالطات تهدف الى اظهارها كما لو أنها تمنع من تمرير الحركة الهاتفية الصادرة عن شبكة الهاتف القار التابعة لها في اتجاه شبكتي الهاتف القار والجوال للعارضة والعكس بالعكس، مؤكدة بخلاف ما ذهبت اليه خصيمتها على تعاونها وقبولها لتحرير ملحق اتفاقية الربط البيني وإقحام تمرير خدمة الهاتف القار دون ابرام اتفاقية ربط بيئي ثانية رغم أن اتفاقية الربط المبرمة سابقا لا تشمل خدمة الهاتف القار بحكم عدم تحوز المدعية على الإجازة للهاتف القار مضيئة أنها اكتفت بإدخال بعض التوضيح على مشروع الملحقين وذلك في خصوص آجال فسخ بعض الخدمات إلا أنها فوجئت باعتراض المدعية على هذه التتقيحات، وفندت ما ذهبت اليه العارضة من أنها ساومتها في فتح خدمة الهاتف القار بالسماح لها باستعمال وصلات الربط البيني الأحادي الاتجاه منتهية الى التأكيد على عدم اعتراضها على فتح شبكتها في اتجاه شبكة الهاتف القار التابعة للطالبة وفق اتفاقية ثنائية تبرم في الغرض بين الطرفين في أجل و إطار تحدهه الهيئة الوطنية للاتصالات.

وحيث آل تقرير ختم الأبحاث الى أن الانتفاع بخدمة الربط البيني لا يتوقف على رغبة المشغل طالب الخدمة وأن شكلية الاتفاق لا تأثير لها على أصل الحق الذي يبقى محفوظا بموجب مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية ، وانتهى الى أن تمسك "أورونج تونس" بإبرام اتفاق جديد يقبل على أساس الصفة

الجديدة التي اكتسبتها المدعية كمشغل شبكة عمومية للهاتف القار غير مستساغ قانونا واتفاقا باعتبار أن المشرع لم يميز بين خدمة الربط البيني ان كانت تتعلق بالهاتف القار أو الهاتف الجوال التي تبقى مهما كانت صيغة الاتفاق حولها حقا لكل مشغل شبكة عمومية للاتصالات وانتهى الى أنه طالما تم التوصل الى أحقية العارضة فإن مناط الخلاف بين الطرفين لا يمكن في كل الأحوال أن يؤثر على حق المدعية واقتراح الزام المدعى عليها بالاستجابة لطلبات المدعية المتعلقة بالخدمات موضوع النزاع.

وحيث أيدت المدعية ما تضمنه تقرير ختم الأبحاث من مقترحات و تمسكت بطلباتها السابقة مع طلب الاذن بالنفاذ العاجل بصرف النظر عن الاستئناف.

وحيث لم تتول شركة "أورنج تونس" الاجابة على تقرير ختم الأبحاث رغم توصلها بنسخة منه بتاريخ 28 ماي 2014.

الهيئة

حيث تهدف دعوى الحال الى طلب تدخل الهيئة قصد الزام المدعى عليها بفتح خدمة الربط البيني للهاتف القار لفائدة شركة "أوريدو تونس" وتمكينها من تمرير حركتها الهاتفية الصادرة عن هذه الشبكة في اتجاه شبكة الهاتف القار والجوال للشركة المطلوبة وذلك بإمضاء كتب تكميلي يتم بموجبه تنقيح الاتفاقية المبرمة بتاريخ 04 جوان 2010 دون اللجوء الى اتفاقية جديدة.

وحيث تعتبر خدمة الربط البيني خدمة أساسية لا يمكن في غيابها تشغيل الشبكات العمومية للاتصالات وتمكين المواطن من ممارسة حقه في الاتصال وهو ما يبرر افرادها بنظام قانوني وترتيبي يوفر الضمانات الكافية لتمكين المشغل من ربط شبكته مع بقية المشغلين.

وحيث ألزم الفصل 35 من مجلة الاتصالات مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بالاستجابة لمطالب الربط البيني وبعدم رفض أي طلب يتعلق بالخدمة المذكورة إن كان ممكنا تقنيا، كما حجر الفصل 6 من الأمر ع831-د لسنة 2001 المؤرخ في 14 أفريل 2001 المتعلق بالشروط العامة للربط البيني وطريقة تحديد التعريفات والمتمم بالأمر عدد 3025 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 فرض أي نوع من القيود التقنية أو قيود الاستعمال دون مبرر على طالب الخدمة.

وحيث نص الفصل 38 من مجلة الاتصالات على أنه يتعين على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات نشر عروضهم التقنية والتعريفية للربط البيني بعد مصادقة الهيئة الوطنية للاتصالات كما نص الفصل 36 من ذات المجلة على ان تحديد الشروط التقنية والتعريفية بين المشغلين يتم بموجب اتفاقية.

وحيث ثبت بالرجوع الى ملف القضية أنه تعذر على الطرفين التوصل الى إبرام اتفاق يتيح لشركة "أوريدو تونس" الانتفاع بخدمة الربط البيني لشبكتها للهاتف القار مع شبكة "أورنج تونس" بعدما رفضت هذه الأخيرة امضاء الكتب التكميلي الذي عرضته عليها شركة "أوريدو تونس" وتمسكت

بإبرام اتفاقية جديدة باعتبار أن خصيمتها لم تكن لها صفة مشغل شبكة الهاتف القار عند إمضائها للاتفاقية الأولى.

وحيث لم يميز المشرع بين خدمة الربط البيني سواء تعلقت بالهاتف القار أو الهاتف الجوال ولم ينص على إبرام اتفاقية خاصة بكل خدمة.

وحيث أن اخضاع عملية الربط البيني الى جملة من الاجراءات والشكليات التي تقتضي التفاوض بين المشغلين حول الشروط المالية والتقنية وإبرام عقد يضبط الجوانب المتفق عليها في الربط البيني لا يعفي المشغل من ضرورة الاستجابة لهذا الطلب بصرف النظر عن كيفية وصيغ الاتفاق المبرم بين الطرفين.

وحيث وترتيباً على ما سبق وطالما لم تدفع المدعى عليها بعدم الامكانية التقنية فإن تمكن شركة "أوريدو تونس" من تشغيل خدمة الربط البيني بشبكاتها للهاتف القار في اتجاه شبكتي "أورنج تونس" هو حق مكفول بموجب مجلة الاتصالات وله من المؤيدات القانونية ما يدعمه وبالتالي فإن كيفية الاتفاق بين الطرفين تبقى مسألة ثانوية لا يجب أن تحول دون ممارسة هذا الحق وتعين تفرعاً على ذلك الزام المدعى عليها بالتفاوض مع المدعية حول الشروط المالية والتقنية لخدمة الربط البيني للهاتف القار، وإمضاء اتفاق حول هذه الخدمة.

لذا وتأسيساً على كل ما سبق

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات الزام المدعى عليها بالتفاوض مع المدعية حول الشروط المالية والتقنية لخدمة الربط البيني للهاتف القار، وإمضاء اتفاق في ظرف شهر من تاريخ اعلامها بهذا القرار، وفي صورة عدم التوصل الى اتفاق فعلى الأحرص رفع الخلاف الى الهيئة.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسباس : رئيس

فيصل عجينة: نائب رئيس الهيئة

عبد الخالق بوجناح: عضو قار

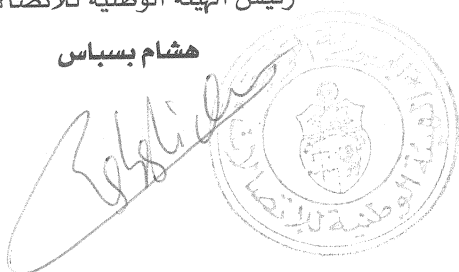
محمد نوفل فريخة: عضو

كريم بن كحلة : عضو

والسيدة يمينة المثلوثي: عضوة

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



هذا القرار الصادر في 25 من مجلة 5/5
بمقتضى رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
المصرية للتبليغ على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
5/5